الأمم المتحدة

HSP/EB.2024/9

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

Distr.: General
26 February 2024

Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

الدورة الأولى لعام 2024

نيروبي، 6–8 أيار/مايو 2024

البند 10 من جدول الأعمال المؤقت*

معلومات مستكملة عن تنفيذ إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في موئل الأمم المتحدة

تنفيذ إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

مذكرة من الأمانة

أولاً- مقدمة

1- أحاط المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) علماً، في دورته الثالثة لعام 2023، المعقودة في نيروبي في الفترة من 28 إلى 30 تشرين الثاني/نوفمبر، بالمعلومات المستكملة التي قدمتها المديرة التنفيذية بشأن تنفيذ موئل الأمم المتحدة لإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية (HSP/EB.2023/19) والقائمة المرجعية بشأن تنفيذ موئل الأمم المتحدة للإصلاح (HSP/EB.2023/INF/8).

2- وعَرضت المعلومات المستكملة النقاطَ الرئيسية في أنشطة موئل الأمم المتحدة المتعلقة بتنفيذ قرار الجمعية العامة 279/72، المقدم استجابة لقرار الجمعية العامة 4/76، الذي طُلب فيه إلى رئيس مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة تزويد مجالس الإدارة في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بما يكفي من المعلومات والأدوات لتيسير دورها الرقابي، بما في ذلك رصد المواءمةِ والتزامِ الكيانات بنموذج الإبلاغ المزدوج.

3- وتصدر هذه المذكرة عملاً بواجبات الإبلاغ المذكورة أعلاه، إذ ينص القرار 4/76 على أنه ينبغي لكيانات الأمم المتحدة أن تقدم بانتظام معلومات مستكملة من أجل تقديم الدعم الفعال لمجالس إدارتها في دورها الرقابي فيما يتعلق بإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

4- وتوجه هذه المذكرة أيضاً نظر المجلس التنفيذي، في الفرع السادس، إلى المشاورات والمناقشات الحاسمة الجارية على أعلى المستويات فيما بين الدول الأعضاء وكيانات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بشأن

* HSP/EB.2024/1.

الحاجة الملحة إلى إحياء اتفاق الأمم المتحدة للتمويل حتى يتمكن من أداء دور أساسي في كفالة نجاح إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على النحو المنصوص عليه في القرار 4/76.

ثانياً- معلومات أساسية

5- أحاط المجلس التنفيذي علماً، في دورته الثالثة لعام 2023، بمساهمة الأمانة في توطيد الركائز الست المترابطة لإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وهي: جيل جديد من أفرقة الأمم المتحدة القطرية؛ وتنشيط نظام المنسقين المقيمين؛ وتجديد النهج الإقليمي؛ والتوجيه الاستراتيجي والرقابة والمساءلة لتحقيق نتائج على نطاق المنظومة؛ وتمويل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية؛ ومتابعة الجهود المبذولة لإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على الصعيد العالمي والإقليمي والقطري.

6- وشكل التأثير التآزري لتفاعل المنظمة المستمر مع الجهات الفاعلة الأخرى، لا سيما على المستويين الإقليمي والقطري، اتجاهاً إيجابياً في تحديثات عام 2023، إذ أعادت وضع نفسها في موقع جهة التنسيق التابعة للأمم المتحدة في القطاع الحضري، ووسعت تدريجياً شبكاتها لزيادة تأثيرها في الخطاب والممارسات الحضرية لخدمة الدول الأعضاء على نحو أفضل.

ثالثاً- تعزيز إطار المساءلة الإدارية

7- تيسر مساهمةُ موئل الأمم المتحدة في إطار المساءلة الإدارية في البلدان حيث يتواجد، إدماجَه السريع في أفرقة الأمم المتحدة القطرية. ويؤدي المنسقون المقيمون أيضاً دوراً حاسماً، بوصفهم ممثلي منظومة الأمم المتحدة الإنمائية الأرفع رتبة على الصعيد القطري، المكلفين بسلطة معززة لكفالة مواءمة برامج الوكالات والتمويل الجماعي المشترك بين الوكالات من أجل التنمية المستدامة بالتشاور مع الدول الأعضاء المستفيدة.

8- ويتفاعل موئل الأمم المتحدة مع المنسقين الإقليميين وغيرهم من أعضاء أفرقة الأمم المتحدة القطرية في إطار المساءلة الإدارية على مستوى الإدارة العليا: فالممثلون الإقليميون لموئل الأمم المتحدة ورؤساء البرامج القطرية يقودون موقفه المؤسسي ويضطلعون بأنشطة مشتركة، حسب الاقتضاء، تماشياً مع نموذج الإبلاغ المزدوج لإطار المساءلة الإدارية. كما أن إضفاء الطابع المؤسسي على التمثيل الإقليمي لموئل الأمم المتحدة، كجزء من هيكل إقليمي جديد، جاء أيضاً استجابة لاحتياجات إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، الذي يتطلب من الكيانات أن يكون لها وجود أقوى على المستويات المناسبة من أجل خلق التآزر بغية التنفيذ المشترك.

رابعاً- أدوات التخطيط المشترك والإئتلافات المواضيعية

9- منذ عام 2020، تجاوز عدد البلدان التي تعاون فيها موئل الأمم المتحدة في التحليلات القطرية المشتركة ووضعِ إطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة 90 بلداً. وانطلاقاً من روح إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، يمثل إطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة المصدرَ الوحيد لوثائق التخطيط القطري لكيانات الأمم المتحدة، بما في ذلك وثائق البرامج القطرية لموئل الأمم المتحدة. وقد جرت مواءمة النموذج الذي استخدمه موئل الأمم المتحدة لوثائق البرامج القطرية تدريجياً مع توجيهات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة[1]، مع اعتبار إطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة قاسماً مشتركاً للبرمجة المصممة خصيصاً لتلبية الاحتياجات والأولويات الوطنية. ومنذ ذلك الحين، أُنجزت أكثر من 10 وثائق من وثائق البرامج القطرية لموئل الأمم المتحدة، بالاشتراك مع المنسقين المقيمين وغيرهم من أعضاء أفرقة الأمم المتحدة القطرية.

10- وقد شاركت أفرقة موئل الأمم المتحدة، في جميع المناطق الرئيسية، والآن أيضاً في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، بنشاط في قيادة المناقشات داخل منصات التعاون الإقليمي، وأفرقة دعم الأقران، والائتلافات المواضيعية.

(1) مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، "مذكرة توجيهية بشأن جيل جديد من البرامج المشتركة"، تشرين الأول/أكتوبر 2022.

11- وفي أفريقيا، نُفذت أنشطة مختلفة في عام 2023، بما في ذلك حلقات عمل لاستعراض التقدم المحرز بشأن الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة، وشارك موئل الأمم المتحدة في عقد الائتلاف المواضيعي بشأن التنمية الرقمية، كما دعَم عدداً من البلدان بشأن المدن الذكية. وفي الدول العربية، شملت الجهود إدماجَ البيانات الحضرية في منصة البيانات الإقليمية "منارة"، التي وضعتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، والمشاركةَ في عدة ائتلافات مواضيعية إقليمية بشأن المناخ والأمن الغذائي والبيئة؛ والنوع الاجتماعي والعدالة والمساواة؛ والهجرة. وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، شارك موئل الأمم المتحدة في رئاسة منصة التعاون الإقليمي بشأن التنقل البشري والتحضر مع المنظمة الدولية للهجرة، وقدم الدعم للائتلافات المواضيعية الإقليمية الرئيسية بشأن الإسكان، على سبيل المثال، وإضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة، والتكيف مع المناخ، وإدارة النفايات، والتنقل داخل المدن، وجمّع المدخلات من أجل أحدث تقرير توليفي عن الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة. وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، شارك موئل الأمم المتحدة في رئاسة منصة التعاون الإقليمي المعني بالشراكات والاتصالات مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ودعا إلى النظر في الأبعاد الإقليمية الحضرية. وفي 10 مدن في بلدان مختارة، شارك موئل الأمم المتحدة، إلى جانب المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، في الائتلاف المواضيعي بشأن التنقل البشري والهجرة وإدماج المهاجرين في المدن. وأخيراً، في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، قُدم الدعم لمجموعة من الائتلافات المواضيعية، من بينها تلك المعنية بالبيانات والإحصاءات، والمساواة بين الجنسين، والشباب، والحماية الاجتماعية، والنزوح، والقدرة على الصمود، والبيئة وتغير المناخ، والنظم الغذائية المستدامة.

12- وعلى الرغم من اعتماد موئل الأمم المتحدة اعتماداً كاملاً في الميدان على الموارد المخصصة التي لا يمكن التنبؤ بها، فإنه يكفل أيضاً المشاركة في مكاتب الدعم الإداري المشتركة ويسهم في استراتيجيات تسيير الأعمال والاعتراف المتبادل، فضلاً عن طرائق الأماكن المشتركة، على النحو الذي يقتضيه إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وفي حالة بارزة في الدول العربية، شارك موئل الأمم المتحدة في إدارة العمليات الإقليمية وساهم في استراتيجية تسيير الأعمال والأماكن المشتركة لمنظومة الأمم المتحدة في عدة بلدان. وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، يعمل موئل الأمم المتحدة مع مكاتب الدعم الإداري المشتركة في عدة بلدان. بيد أن الامتثال الكامل للإصلاح يتوقف على الموارد المالية المتاحة للإنفاق في القطاعات المذكورة أعلاه.

خامساً- التحديات التي يطرحها اعتماد موئل الأمم المتحدة على المشاريع

13- أُطلع المجلس التنفيذي، في دورته الثالثة لعام 2023، على التحديات الرئيسية التي تعوق تقدم موئل الأمم المتحدة وتبطئ زيادة مشاركته وامتثاله الكامل لجميع متطلبات إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، لا سيما تلك المتعلقة بالهيكل الإداري لموئل الأمم المتحدة الممول من المشاريع وبالممارسات التي تحد من المرونة. إن موئل الأمم المتحدة منظمة ممولة من المشاريع يُخصَّصُ أكثر من 70 في المائة من مواردها للمشاريع والعمليات الميدانية، ومن شأن افتقارها إلى القدرة على ضمان الحد الأدنى من الوجود في المراكز دون الإقليمية والبلدان الرئيسية للأمم المتحدة أن يؤثر تأثيراً جذرياً على مشاركتها الحالية في تنفيذ إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

14- وقد دعا الإصلاح إلى اتباع نهج إقليمي وقطري أقوى بغية تحقيق نتائج سريعة وأثراً طويل الأمد بما يتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ويحد تطور موئل الأمم المتحدة الأخير نحو زيادة الاعتماد على التمويل المخصص من قدرته على تحديد أولويات مشاركته في إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك تقديم الدعم لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

سادساً- الالتزامات الجديدة باتفاق تمويل أنشطة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

15- تؤثر ندرة التمويل لفائدة العمليات على قدرة كيانات الأمم المتحدة، مثل موئل الأمم المتحدة، وقدرة عملية إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية نفسها - وتحديداً اتفاق التمويل - على تحقيق النتائج بفعالية وسرعة مع تلبية الطلبات المتزايدة على الخدمات من الدول الأعضاء. وقد شُجع المجلس التنفيذي على اتخاذ التدابير

المناسبة لتخفيف الضغط على دخل موئل الأمم المتحدة عن طريق مناشدة الدول الأعضاء زيادةَ الموارد غير المخصصة من أجل تعزيز قدرة موئل الأمم المتحدة على مواصلة مساهمته في إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والوفاء بولايته.

16- وعلى نفس المنوال، دُعيت الدول الأعضاء إلى تجديد التزاماتها باتفاق التمويل الذي يمثل ركيزة أساسية من ركائز الإصلاح. وفي الأشهر الأخيرة، شرع رئيس مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، بناء على طلب من الأمين العام، في عقد سلسلة من الإحاطات الإعلامية والمشاورات مع الدول الأعضاء بشأن الحالة المقلقة لاتفاق التمويل، الذي لا يزال يعاني من نقص حاد في التمويل ويخفق في تحقيق نتائج، على الرغم مما قُطع من وعود.

17- ويهدف ميثاق التمويل، وهو أحد مكونات الإصلاح الذي اعتمدته الجمعية العامة في قرارها 279/72، إلى حشد الدعم المالي اللازم لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ومن خلال زيادة التمويل الأساسي، دعا الاتفاق الشركاء في التنمية إلى تخصيص الموارد للأولويات القطرية، والتركيزِ على النتائج، وإشراكِ الشركاء من أصحاب المصلحة المتعددين في عملية صنع القرار، والاستفادةِ من الآليات القائمة في المساءلة المتبادلة والشفافية. وللاتفاق أثر مضاعف على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وقد كان الأساس المنطقي الرئيسي وراءه هو تمكين توفير تمويل في المستوى الأمثل للتنمية على المستوى القطري، حيث لا يستجيب التمويل المخصص وحده لأولويات البلد واحتياجاته بطريقة متكاملة وفعالة.

18- وفي الحوارات الجارية مع الدول الأعضاء، التي يقودها رئيس مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في نيويورك، قُدمت مقترحات تطلعية، شملت إجراء مشاورات وطنية بشأن اتفاق التمويل لزيادة الوعي بهذه الأداة الإنمائية الرئيسية والدفاع عن إحيائها من خلال تجديد التزامات الدول الأعضاء. وقد يرغب المجلس التنفيذي، في إطار ممارسة دوره الرقابي، في النظر في النقاط المذكورة أعلاه وإصدار توصية بالمتابعة من جانب الأمانة بشأن التحديات التي تواجهها في مجال التمويل، والكيفية التي تحد بها تلك التحديات من مشاركتها في إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، فضلاً عن المتابعة من جانب الدول الأعضاء من أجل تحسين مساهماتها في اتفاق تمويل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية الذي وافقت عليه.